

فهم التصورات الأمنية للخليج العربي - الفارسي

إلياس ميسوم (طالب دكتوراه)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بن أحمد وهران 02 (الجزائر)

ملخص :

لقد شكل أمن منطقة الخليج العربي-الفارسي منذ نشأة الكيانات الدولانية الحديثة أحد أكبر مشاكله، والتي كانت ولا تزال مسؤولة عن حالة الاضطراب والتوتر المستمرة بين دوله، ويرجع هذا الأمر إذا ما دققنا فيه بدرجة أولى إلى انعدام رؤية مشتركة للترتيبات الأمنية الواجب تطبيقها في المنطقة. ناهيك عن التغلغل والاختراق الذي تعاني منه هذه الرقعة الجغرافية من لدن القوى الكبرى في العالم، والتي تحاول وضع منطق أمني يتوافق مع مصالحها وأهدافها.

والحقيقة أن التصورات الأمنية للخليج لم تكن في يوم من الأيام ثابتة، وإنما تحكمها الظروف الإقليمية والعالمية وأيضاً طبيعة الأنظمة السياسية القائمة وتوجهاتها، فبينما كانت بريطانيا في زمن مضى حتى سبعينيات القرن المنصرم المسجد الأول لأمن الخليج، نجد بعد هذا التاريخ أربع (04) تصورات كبرى لأمن الخليج (الأمريكي، الإيراني، العراقي، السعودي). وبينما حافظت كل من أمريكا، إيران، والسعودية على مركزيتها ضمن وضع الترتيبات الأمنية خرج العراق من هذه المعادلة نتيجة الأوضاع التي عاشها منذ عام 2003. لنكون أمام ثلاثة (03) حالات رئيسية لهندسة الأمن الخليجي ووضع أجندته.

وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدراسة لشرح هذه التصورات الأمنية الثلاثة حتى يتسنى لنا فيما بعد وضع رؤية شاملة لمعنى أمن الخليج العربي - الفارسي.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الأمن الإقليمي؛ الخليج العربي - الفارسي؛ التصورات الأمنية للخليج العربي - الفارسي (الأمريكي، الإيراني، السعودي).

Résumé:

Depuis l'émergence des États modernes, la sécurité du golfe Arabo-Persique a été l'un des plus grands soucis de la région, la sécurité demeure le principal facteur de tensions entre les nations, si on analyse minutieusement, on remarque tout de suite que ceci revient en particulier à une absence de stratégie commune et une volonté politique pour permettre d'assurer une stabilité durable de la région et prévenir contre toute division éventuelle et ingérence étrangère des puissances en raison de l'intérêt stratégique et économique de la région.

En réalité les conceptions sécuritaires du golfe ne sont jamais stables et paisibles, car elles sont régies par un certain nombre de facteurs en fonction des circonstances conjoncturelles dans la région et dans le monde ainsi que la nature des régimes et leurs aspirations, par le passé et dans les années 1970 la G.B était garant de la sécurité du golfe pendant plusieurs décennies , un peu plus tard d'autres acteurs sont entrés en scène à savoir (Etats unis , l'Iran, Irak, Arabie saoudite) cependant les E.U ,l'Iran et l'Arabie saoudite maintiennent leur rôle dans l'élaboration et la conception des stratégies sécuritaires alors que l'Irak ,secoué par les événements dramatiques l'empêchent d'assurer son rôle dans cette équation.

En conséquence, nous disposons de trois (03) scenarios principaux susceptibles d'avoir une vision claire et jeter les bases d'une stratégie commune et adéquate qui répond efficacement à la grandeur et aux aspirations de ces nations.

C'est sur cette base que cette étude cherche à expliquer ces trois scénarios de sécurité afin que nous puissions ensuite développer une vision globale de la signification de la sécurité du golfe Persique.

Mots clés : sécurité ; sécurité régionale ; golfe arabo- Persique ; Conceptions sécuritaires (américain, iranienne, saoudienne).

مقدمة

نظراً لوضعه الجيوسياسي، فإنّ الخليج العربي -الفارسي يعد مركز اهتمام العالم وكذا منظري الجغرافيا السياسية الدولية. والحقيقة أن عدة عوامل تتداخل لتمنح هذه المنطقة الجغرافية هذه الميزة أو الأهمية في المعادلات الدولية، منها ما يتعلق بالموقع الاستراتيجي، فمن ناحية موقعه الجغرافي كان الخليج ومنذ عدة قرون خلت محط أنظار العالم والقوى الاستعمارية الكبرى، وهذا راجع بدرجة أولى لموقعه الاستراتيجي الذي يتوسط من خلاله العالم وجعل منه قناة ربط بين عدة قارات وحضارات، فهو بمثابة همزة الوصل بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب. حيث يعد الخليج منطقة تبادل بين جميع الحضارات الرئيسية، الأوروبية والعربية والفارسية والآسيوية. وكانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس في العصر الحديث-وقبلها الرومان في العصر القديم-أول من نظن لأهمية الخليج الجيوستراتيجية، فسيطروا عليه لعدة عقود تجاوزت (150) سنة، ويرجع تاريخ الهيمنة البريطانية في المنطقة إلى عام 1820 ولم يخرجوا منه إلّا في سبعينيات القرن الماضي. وكان البريطانيون طيلة هذه السنين يصرون على احتكار خيراته وثرواته إضافة إلى طرقه وقنواته. ولم يخلوا هذا الاحتكار طبعاً من منافسة من لدن القوى الاستعمارية المنافسة، كالبرتغاليين في القرن السادس عشر، والهولنديين والروس...، كما سعى الألمان لأن يكون لهم وطأة قدم في الخليج أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية. وبهذا كان الخليج على مر تاريخه بؤرة من بؤر الصراع بين القوى الدولية الطامع فيه. وبعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كان للخليج جزءاً من شذيا هذا الصراع، ورمت الولايات المتحدة بكل ثقالها فيه، إذ أصبحت هذه المنطقة الحيوية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية العالمية لحفظ مصالحها. ونتيجة لهذا، لم يعد النظام الإقليمي الخليجي مستقلاً بذاته.

وبفصل الخليج العربي-الفارسي شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتطل عليه ثمان(8)، كما تحيط مياه الخليج العربي -الفارسي بدولة البحرين. يحده من الشمال والشرق إيران، بينما يحده من الجنوب الشرقي والجنوب كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، ويحده من الجنوب الغربي والغرب كل من السعودية وقطر، وتقع كل من الكويت والعراق على أطرافه الشمالية الغربية، بينما تقع البحرين ضمن مياه الخليج الغربية شمال قطر. وتعتبر السعودية أكبر دول في النظام الإقليمي الخليجي من حيث المساحة (49 %)، تليها إيران (35%)، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دوله (0.1 %). ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كم². وتتميز إيران عن باقي دول الخليج بأنها تمتلك أكبر سواحل فيه بطول 1200 كم (36%)، ويعتبر الخليج بحق الرئة التي تنفّس من خلالها إيران. حيث يعد منفذها الوحيد إلى البحار المفتوحة لاسيما وأن بحر قزوين بحر مغلق، بينما تنقسم باقي الدول 2608 كلم^[1]، مما يجعل إيران تسيطر على أغلب سواحل الخليج وبحر عمان، إضافة إلى إشرافها - مع سلطنة عمان حسب اتفاق 1975 - على أحد أهم المضائق في العالم، مضيق هرمز الذي يعتبر أكبر ممر في العالم للنفط (15 % من النقل العالمي للنفط)^[2] في منطقة تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم مما يعطيه أهمية جيوسراتيجية وجيوسياسية وأيضاً جيوقصادية، تليها الإمارات (24%)، فالسعودية (16%)، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكاً للسواحل البحرية على الخليج، حيث لا تتعدى سواحلها 15كم (0.4%).

وللخليج أيضاً أهمية اقتصادية حيث تعبر العديد من ناقلات النفط عبر الموانئ النفطية على سواحلها، لاسيما أن أغلب البلدان التي تطل على سواحل الخليج مصدرة للنفط ناهيك أنها تضم حقولاً نفطية وغازية الأكبر في العالم. حتّى أن هذه الوفرة النفطية جعلت نشأة نظامها الإقليمي مقرونة بها، حيث يرى عدد لا بأس به من الباحثين أن ولادة النظام الإقليمي الخليجي بهذا الشكل المتعارف عليه، هو نتيجة لتفجر الثروة النفطية عقب قرارات المقاطعة التي رافقت الحرب العربية -الصهيونية 1973، والحقيقة أن هذه الثروة النفطية من حيث نتائجها وانعكاساتها حملت في طياتها الخير لهذه المنطقة التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، كما حملت في نفس الوقت الكثير من الشرور والمصائب، فعلى المستوى

الدولي سمحت الطفرة النفطية لدول هذا النظام أن تلعب دورًا خارج حدود أقاليمها ونظامها الإقليمي، كما أتاحت للدول الصغيرة امتلاك أدوات قوية للضغط ولمناورة والتوازن للهروب من هيمنة تسلط القوى الأكبر داخل الإقليم، ومن ناحية أخرى حولت العائدات النفطية دول الخليج إلى أكبر مستهلك للسلاح، ناهيك عن الطامعين الكثر في النفط.

وعلى أرض الواقع تعد منطقة الخليج العربي-الفارسي والشرق الأوسط من أهم بؤر التوتر التي عرفها التاريخ المعاصر، ومن أكثر المناطق التي عرفت ومازالت تشهد صراعات وحروب، ولعل النصف القرن الأخير من تاريخ هذه المنطقة كان أشدها وطأة، فالخليج وحده عرف في أقل من أربعة عقود ثلاثة حروب ساخنة وصراعات بين دوله مازالت قائمة لحد الساعة، ما يعني أن الأمن يعد أكبر هاجس للمنطقة، وعلى هذا يعد أمن الخليج مصدر قلق مستديم لدول الخليج الثمانية، إضافة إلى الغرب وخاصة الولايات المتحدة. لاسيما منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، حيث أصبحت المنطقة في حالة اضطراب مستمر بدءًا بالحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، الصراع الإيراني-السعودي، السباق نحو التسلح، والطموحات الإقليمية الإيرانية، ناهيك عن الحربين ضد العراق (1991، 2003). الربيع العربي. كما أدى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) منذ 2014 والحرب على الإرهاب إلى تفاقم التوترات في المنطقة. وفي مواجهة حالة عدم الاستقرار هذه، تحاول دول الخليج العربي-الفارسي ضمان التوازن الأمني الإقليمي، ومع ذلك، فقد اختلفت وجهات النظر حول أمن الخليج بسبب اختلاف المصالح والتصورات. وتجدر الإشارة إلى أن إيران والمملكة العربية السعودية هما بعد احتلال العراق قطبي أمن واستقرار الخليج العربي-الفارسي. ونتيجة لذلك، فإنّ التقارب أو البعد بين هاتين الدولتين يؤثر على استقرار المنطقة برمتها، هذا بدون أن نتجاهل التصور الأمريكي لأمن الخليج.

وبعد هذه التوضيحات تسعى هذه الورقة للإجابة عن التساؤل التالي: ما واقع أمن الخليج العربي-الفارسي؟ وما هي التصورات الأمنية له؟ وهذا من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة (03) محاور، الأول يتعلق بمفهوم الأمن من الناحية النظرية، والثاني لمحة عامة عن أمن الخليج العربي-الفارسي، في حين جاء المحور الثالث للحديث عن التصورات الأمنية للخليج العربي-الفارسي.

I المحور الأول: الأمن والأمن الإقليمي المفهوم والنظرية

يعتبر مفهوم الأمن من الناحية النظرية من المفاهيم التي تتميز بالغموض والفوضى والأدلجة وبغياب الإجماع بين الدارسين والمختصين حول معناه، شأنه في ذلك شأن أغلب المفاهيم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة. هذا الغموض الذي يكتنف الأمن جعل البعض يقول عنه أنه ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر مיתافيزيقية منه. وذهب البعض الآخر أمثال: والتر غالي (Walter Bryce Gallie) إلى إدراجه ضمن المفاهيم المتنازع عليها جوهرياً. ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهرياً كالقوة، الحق، والعدالة... إلخ، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم. جعل هذا أوليه وايفر (Ole Waever)، وهو أحد الباحثين المميزين في الأمن يشير أن الأمن مفهوم متنازع عليه أساساً ولا يمكن تعريفه على وجه الدقة بسبب طبيعته السياسية المتأصلة. بيد أن هذا الغموض في الحقيقة لم يمنع المختصين من محاولة الاقتراب من الظاهرة الأمنية وفهمها بما يتناسب مع الواقع. وعلى هذا كان المعنى الكلاسيكي للأمن يعني الأمن الوطني (National Security) أي أمن الدولة السيادية، وهذا لفترة زمنية طويلة نسبياً (منذ معاهدة واستقاليا إلى غاية نهاية الحرب الباردة)، حيث سيطرة النظرة الواقعية التي تعتبر الأمن مسألة حياة وبقاء بالنسبة للدولة- الأمة يجب الحفاظ عليها من خلال القوة العسكرية.

وفي ظل هذه الرؤية كان الأمن يعتبر بصفة عامة موضوعاً تجريبيًا (objet empirique) يستوجب معالجته إمبيريقياً أكثر منه مفهوماً، بيد أنه كانت هناك بعض الأعمال المرجعية التي عالجت مفهومه يجب التعاطي معه بطريقة

انعكاسية، على غرار أعمال: جون هيرتز (John H. Herz)، هارولد د. لاسول (Harold D. Laswell)، أرنولد ونفرز (Arnold Wolfers)^[3]، ويعرف هذا الأخير الأمن وفقاً للمنظور التقليدي على بأنه موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وذاتياً يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بتلك القيم^[4]. وعموماً خلال هذه الفترة كان مفهوم الأمن قائماً بصورة أساسية على مبدأ أخدم نفسك (العون الذاتي) أو دافع عن نفسك، بمعنى أن الدولة نفسها وليس غيرها من الدول والقوى الكبرى، الكفيلة بحماية مصالحها وقيمها من التهديدات التي تواجهها سواءً بطرق دفاعية أو هجومية أو بما يتراءى لها أنه حماية لمصالحها وقيمها المركزية والحيوية^[5].

ومنذ نهاية الحرب الباردة عرف مفهوم الأمن تحولاً وتطوراً كبيراً، فقد غيرت نهاية الحرب الباردة جذرياً مفهوم الأمن الدولي. لاسيما مع دخول العالم في نظام دولي جديد أحادي القطبية ونزاعات وحروب من نوع جديد، أدت في النهاية لإعادة صياغة مفهوم الأمن من خلال توسيعه (التهديدات) إلى قطاعات جديدة وتخصصات معرفية أخرى، كالفلسفة، علم الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس... وغيرها. وهكذا تم الانتقال من الدراسات الأمنية التقليدية (الدراسات الاستراتيجية) ذات النظرة الواقعية الكلاسيكية والنزعة العسكرية المبنية على مسلمات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كمركزية الدولة والسعي إلى القوة أكثر فأكثر للحفاظ على الأمن الوطني (القومي) ضمن بيئة دولية تتسم بالفوضوية وعدم الاستقرار إلى ما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية أي من مفهوم للأمن يتسم بالضيق والمحدودية إلى مفهوم أوسع متعدد الأبعاد، ومن ميدان فرعي في العلاقات الدولية إلى حقل مستقل نوعاً ما.

وإذا كان المفهوم التقليدي للأمن ذو نزعة واقعية مبنية على تسييس الأمن، فإن المفهوم والتصور النقدي للأمن يجد جذوره أساساً في النظرية النقدية التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) من أمثال: ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer)، تيودور أدورنو (Theodor Adorno)، ويورغن هابرماس (Jürgen Habermas) ، حيث أن مدرسة فرانكفورت التي أصبحت في وقتنا الحالي أساساً لأغلب النظريات والاتجاهات النقدية لما بعد الحداثة (بعد الوضعية)، تقدم نفسها كبديل للفلسفة التقليدية وعلم الاجتماع الوضعي والأمبريقية التي مارست أنواعاً من السلطة هدفت إلى تفويض طوعي لتاريخ الفلسفة وعلم الاجتماع. وعلى هذا الأساس وجب على النظرية النقدية أن تستغني عن المماثلة والأحكام المسبقة والقاطعة وأن تكون موضوعية. فهي أكثر اهتماماً بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي (التنويري) وبالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس، النهايات، الاختلاف، سلم المعرفة، الرأي، والروايات الكبرى وغيرها، كما تدعي أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي^[6]. ويعتبر روبرت كوكس (Robert Cox) من أكثر المساهمين النقديين (الغرامشيين الجدد) في العلاقات الدولية وبالتحديد في الدراسات الأمنية النقدية وذلك ابتداءً من منتصف الثمانينيات من القرن الماضي مع ما يعرف بالنقاش الثالث في العلاقات الدولية. إضافة إلى أعمال البنائيين (الاتجاه الطبيعي) أمثال: الكساندر وندت (Alexander Wendt)، نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf)، وفردريك كراتوشويل (Friedrich Kratochwil) التي أسهمت -إلى حد كبير- في وضع الأسس النظرية للبنائية (Constructivism) في العلاقات الدولية^[7].

وفي نفس هذا الاتجاه، فإن كين بوث (Ken Booth) التابع لمدرسة ويلز^[8]، وهي إحدى المدارس الأكاديمية ضمن الدراسات الأمنية النقدية يرى أن الأمن يعني "الانعتاق"^[9]. وهكذا، فإنّ التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للانعتاق، والذي يعني، حسب بوث، " تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدماً في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، والفقر، والاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير"^[10]. وكذلك الأمر بالنسبة لـ: باري بوزان (Barry Buzan)، من مدرسة كوبنهاغن^[11]، إذ يعتبر الأمن مرادفاً للعمل على التحرر (الانعتاق) من التهديد^[12]. والذي يتضمن حسب بوزان ثلاثة (03) مستويات من الأمن هي: الأفراد، والدول والنظام الدولي، والتكامل بينهم ضروري، أو بمعنى آخر الدمج والازدواجية بين الأمن القومي المستند على حماية السيادة

والأمن المجتمعي المستند إلى حماية الهوية. فكليةما ضروري لتحقيق الأمن ومن تم البقاء، وعليه يكون الحديث عن المعضلة الأمنية إلى جانب المعضلة الأمنية المجتمعية معاً، أي أنهما جزءاً لا يتجزأ منها.

أما بالنسبة مدرسة باريس^[13]، وهي ثلاث أشهر المدارس النظرية للأمن النقدي، فإن مفهوم الأمن يعني إلغاء الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي أي دمجهما، مما يتيح اللقاء الضوء على فواعل وقضايا وحقائق أمنية جديدة كانت مهمة أو مخفية في أجندة الدراسات الأمنية التقليدية. وتتم معالجة الأمن الداخلي حسب هذه المدرسة كقضية للحكومة، من خلال ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال أولاً التكنولوجيا مثل: كاميرات المراقبة، أجهزة تحديد الهوية، الأنترنت، هاتف ... وثانياً شبكات مهني الأمن أي محترفي والمتخصصون في الأمن الداخلي والخارجي كالجنود، الشرطة، الدرك، أعوان المطار^[14]. فتشكيل الحقل الأمني هنا يتوقف على إمكانية تحديد الحدود بين الأمنين الداخلي والخارجي الذي سوف ينتج عنه توسيع للأمن الداخلي واطفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي مما يجعلهما مندمجين ومتراطيين عضوياً ويشكلان نمط للحكومة تعتمد على تقنيات المراقبة المجتمعية، والتي قد تتنافى مع قيم ومبادئ الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان.

وعموماً كان التطور الحاصل في الدراسات الأمنية على مستويين: الأول: يتعلق بظهور فواعل جديدة تنقسم مع الدولة/ الوطن مفهوم الأمن، هذه الفواعل الجديدة يمكن أن تكون فوق/ تحت دولا تية، حكومية أو غير الحكومية، في القطاع العام أو الخاص (مخصصة الأمن) وبالتالي الانتقال من عالم مركزية الدولة إلى عالم متعدد المراكز، أما الثاني: فيتمثل في ظهور تهديدات جديدة لم تكن تصنف ضمن إطار الأمن، كالفقر، المجاعة، الهجرة السرية، الأوبئة (مثل الإيدز وإنفلونزا الطيور...)، الإرهاب، الهوية، الجريمة المنظمة، التلوث البيئي...، بعدما كانت لها أبعاد عسكرية/أيدولوجية (الحرب) فقط تتصل أكثر بالأمن الخارجي.

ونظراً لاستحالة الإحاطة بكل ما كتب حول موضوع الأمن من الناحية النظرية حيث أن الدراسة لا تتسع لهذا، فإن ما يهمنا في هذا المجال أن مفهوم الأمن قد توسع نحو مجالات أخرى لم تكن تصنف في الماضي ضمن قطاعات الأمن، وهل هناك رؤية أمنية لمنطقة الخليج أو أمن إقليمي بين القوى الفاعلة في المنطقة؟ أم أن لكن قوة رؤية متفردة عن الأخرى ما يجعل من فرضية التصادم أمراً محتوماً.

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي منا أولاً تعريف الأمن الإقليمي. حيث يعد الأمن الإقليمي (Regional Security) حالة وسط أدنى من الأمن الدولي وفوق الأمن الوطني، فهو على ذلك يحتل مرتبة بين الأمنين الوطني والدولي تجعله ذو تأثير كبير على الاستقرار في أي منطقة. وعليه فهو يخضع لمتغيرين أساسيين هما: الأمن الوطني والأمن الدولي في تحديد دوره في الإقليم الواحد وبقية الأقاليم الأخرى^[15]. ويعرف الأمن الإقليمي بتلك الخطوات التي تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهته^[16]. ومنه ينصرف الأمن الإقليمي أولاً إلى وجود نظام تتوافر فيه المتغيرات اللازمة لنشأة النظم الإقليمية، وثانياً إلى توافر نظام إقليمي للأمن يركز على اتفاق تلك الوحدات على الالتزام بمجموعة من المعايير التي يتم الاتفاق عليها لتحكم علاقاتها البينية (الصراعية والتعاونية). غير أن هذا لا يعني إزالة الخلافات كلها بين الوحدات السياسية، وإنما تطوير بيئة تحول دون خروج تلك الخلافات عن نطاق السيطرة، بحيث تأخذ صيغة العلاقات التنافسية ذات نتيجة لا صفرية^[17].

ومن أهم من كتبوا في مجال الأمن الإقليمي نجد كل من بوزان، وإيفر، إضافة إلى باتريك مرغان (Patrick Morgan)، ودافيد لوك (David A. Lake). وقد قدم كل بوزان وإيفر نموذجاً جيداً لديناميكيات الأمن الإقليمي الفرعية والأساسية الذي من خلاله يمكن فهم طبيعة الأمن الإقليمي وتحليله. ولقي هذا النموذج رضا الأوساط الأكاديمية من حيث فاعليته في التحليل. ويتمتع النموذج (البوزانيو الويفيري) بثلاثة (03) مستويات أطرية وهي: الأزمات في الإقليم،

طبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني أو المركب الأمني (Security Complex)^[18]، حيث أن القوى الإقليمية في النظام تتوقع أزمات وتحديات وتهديدات، وعلى هذا الأساس كل واحدة منها تنظر إلى الأخرى أنها عدو لها أو منافس إقليمي لها أو صديق لها^[19]. وفي هذا السياق، برز الخليج العربي-الفارسي كمنطقة محورية في منطقة الشرق الأوسط بسبب تاريخه المليء بالصراعات والسمات الدينية المختلفة، وكذا الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لموارده النفطية الهائلة. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للترتيبات الأمنية في هذه المنطقة، فقد نشأت العديد من التهديدات والتصورات الأمنية للأمن الإقليمي لهذه المنطقة

II المحور الثاني: أمن الخليج العربي-الفارسي

كان للعامل الأمني ولا يزال دور محوري وشبه حاسم في تحديد اتجاه ومسار العلاقات الخليجية مع العالم بشكل عام والعلاقات الخليجية -الخليجية بشكل أدق، وإذا كان عدم الاستقرار الصفة التي طبعت العلاقات بين دول الخليج، فإن ذلك راجع في جزء كبير منه إلى العامل الأمني من حيث تصوره، وأبعاده، ومناهجه، إضافة إلى دور المتغير الخارجي أو الأطراف الخارجية فيه^[20]. بيد أنه يجب الإقرار أولاً بعدم وجود مفهوم متفق عليه لأمن الخليج أو ما يعرف في الأدبيات الأمنية بالأمن الجماعي الإقليمي لتحقيق الأمنة الإقليمية، وهذا صلب المشكل، فقد اختلف مفهوم أمن الخليج وفق رؤية القوة المهيمنة أو المسيطرة عليه على مدار تاريخه سواء كانت تنتمي إليه جغرافياً أو لا، وطبيعة التهديدات التي تواجهه، حيث تتعدم النظرة الموحدة لأمن الخليج، فكل طرف في المنطقة أو له مصالح فيها له تصور ورؤية لأنها تتوافق مع أجندته وتطلعاته والدور الذي يريد أن يلعبه. مع هذا يبقى مبدأ توازن القوى مهماً للغاية، نظراً لخصوصية المنطقة بالنسبة للقوى الكبرى. دون أن ننسى أن هناك أبعاد أخرى متصلة ومتداخلة مع أمن الخليج، كالأمن العربي، والأمن الشرق الأوسطي.

تاريخياً كان معنى أمن الخليج في مرحلة الوجود البريطاني في الخليج تحقيق السلام البريطاني أي ضمان السيطرة الكاملة لبريطانيا العظمى على مقدرات الخليج كلها. وعند جلاء القوات البريطانية عن الخليج في عام 1971 أصبح لأمن الخليج معنى آخر، فقد أصبح يعني أولاً: المحافظة على استقرار المشايخ الخليجية الصغيرة والغنية المستقلة عن بريطانيا حديثاً، وترعمت هذا المنظور السعودية التي رفضت احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاثة وسعيها لضم البحرين. وفي المقام الثاني: ضمان تدفق البترول ومنع الأنشطة التخريبية الفكرية أو المد اليساري (الشيعية) في هذه الدول^[21]. وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام الأمريكي الاستراتيجي بالخليج يتصاعد لاسيما بعدما أخذت أمريكا على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وملئ الفراغ الذي أحدثه الخروج البريطاني من الخليج، فكان الخليج بمثابة الجناح الجنوبي للحزام الحديدي الذي شكله الغرب لتطويق الاتحاد السوفيتي أيام الحرب الباردة (حلف بغداد)، على الرغم أن التحدي الدولي المباشر الذي واجه الحكومة الأمريكية آنذاك كان يتعلق بفك الارتباط عن فيتنام. ومع ذلك، فقد نال الخليج اهتماماً خاصاً لثلاثة (03) أسباب رئيسية: خوف الولايات المتحدة من إمكانية كسب الاتحاد السوفياتي مواقع جديدة بعد الانسحاب البريطاني، الصراع العربي-الإسرائيلي وأثره على المنطقة، وأخيراً مسألة الوصول إلى النفط الخليجي.

وبعد نهاية الحرب الباردة كان الخليج الموقع المفضل الذي أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب فيه تدشين نظام عالمي جديد تقوده بلاده. كما تدخلت أمريكا بقواتها في حرب الخليج الثانية لضمان مصالحها، والجدير بالإشارة هنا أن الدور الأمريكي في الخليج تحول إلى نفس الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا خلال فترة الاستعمار. كما أنها باعتبارها أكبر قوة أصبحت لا تعارض كثيراً التدخلات في الخليج لاسيما تلك الصادرة عن حلفائها في الناتو (NATO)، حيث ترحب الولايات المتحدة بشركاء أمن حقيقيين من الدول الأوروبية الداعمين سياسياً لتعزيز أمن الخليج وفق الرؤية الغربية. وقد لعب الأوروبيين من أجل هذا الغرض أدواراً مساعدة في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق

في عام 1991، كما تحملوا جزءاً من أعباء أفغانستان، وفي عام 2003 كان البريطانيون حلفاء حقيقيين مع الولايات المتحدة في الحرب الثانية ضد العراق.

والحقيقة أن أحداث 11 سبتمبر 2001، زادت من التدخلات الأمريكية في الخليج وبالتالي زادت من اضطرابه وتمزقه حيث تأثرت الخليج أكثر من غيره من أقاليم العالم، فقد أحتل العراق في 2003، وتعرضت إيران إلى ضغوط دولية بعد ضمها إلى محور الشر. أما السعودية، فاصطدمت بسلسلة كبيرة من الضغوط الأمريكية، لاسيما أن معظم القائمين بتفجيرات مناهاتن يحملون الجنسية السعودية، إضافة أن الجزء الأهم من التمويل - طبقاً للرواية الأمريكية- جاء من مصادر سعودية. وهكذا انعكست أحداث 11 سبتمبر على أمن الخليج بشكل كبير إذ غيرت من الاستراتيجية الأمريكية بحيث تجاوزت الحفاظ على تدفق النفط أو حماية الكيان الصهيوني، بل أصبح يشمل تجفيف منابع الإرهاب الإسلامي لدرجة سمحت واشنطن نفسها بالتدخل حتى في النظم التربوية لبعض الدول العربية.

III المحور الثالث: التصورات الأمنية للخليج العربي - الفارسي.

بعد السرد المختصر لمفهوم أمن الخليج والتحول الذي عرفه يبقى مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي في مجمله تحدده الدول القوية الكبرى لاسيما أن لفظ أمن الخليج تبلور فقط بعد نية بريطانيا الانسحاب منه، ما يؤكد أن القوة وحدها من ترسم قواعد الأمن في أي منطقة. إن هذا يعني كلما كان النظام الإقليمي يضم العديد من القوى المتنافسة كانت التصورات الأمنية متباينة، وبالتالي يحتدم الصراع بينها. ومما يزيد من متاعب أي نظام إقليمي كونه مخترقاً من قبل قوى خارجية على غرار النظام الإقليمي الخليجي. وعلى هذا الأساس، فإن حالة دراستنا تضم حالياً على الأقل ثلاثة (03) تصورات أو رؤى أساسية لأمن الخليج، يتسم هذه الرؤى طبعاً الرؤية الأمريكية الطاغية على الخليج منذ عقود، أما التصور الثاني، فهو التصور الإيراني الذي يتنافى مع التصور الأول قلباً وقالباً بل يعتبره التهديد الأساسي لأمن الخليج والمنطقة، في حين يتزعم التصور الأخير السعودية ومن وراءها المشايخ الخليجية التي تتشارك معها في جزء كبير من هذا التصور

أ. التصور الأمريكية لأمن الخليج : مما لا شك فيه أن السياسة الأمريكية تنطوي على أهمية متعددة بالنسبة للتفاعلات والعلاقات بين دول الخليج. لاسيما بعد نهاية فترة السلام البريطاني (Pax-Britannica)، وعلى هذا الأساس كان اختيار أميركا لمسار عملها في الخليج الأثر الكبير على العلاقات الإقليمية بين دول الخليج. خصوصاً أن الولايات المتحدة كانت تملك -قبل الثورة الإسلامية- روابط قوية مع أكبر دولتين في الخليج، إيران والمملكة العربية السعودية، وفي وقت حافظت المملكة على علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن، فإن العلاقات الإيرانية-الأمريكية ستتحول لأكبر هاجس يؤرق دول المنطقة ويهدد أمنها.

إن فهم الرؤية الأمريكية للخليج يعد أمراً ضرورياً إذ ما أردنا وضع تصور حقيقي لأمن ومستقبل الخليج لاسيما أنه لا يمكن بحث مستقبل العلاقات الإيرانية مع جيرانها في الخليج دون أخذ علاقتها مع الولايات المتحدة في الاعتبار^[22]. غير أن إدراك هذه الرؤية وهذا التصور بشكل جيد يتطلب في الحقيقة العودة إلى التاريخ قليلاً حتى نتضح لنا تصور الإدارات الأمريكية المتعاقبة لأمن الخليج وكذا التحولات التي شهدتها.

والواقع أن الكثير من المبادئ والاستراتيجيات الأمريكية المتعلقة بمنطقة الخليج ظهرت ابتداءً من نهاية ستينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحالي، وغالباً ما ارتبطت هذه الاستراتيجيات بأسماء الرؤساء الأمريكيين، على غرار : مبدأ نيكسون، مبدأ كارتر، مبدأ الصراع الاستراتيجي في عهد ريغان، مبدأ الاحتواء المزدوج في ظل إدارة كلينتون، مبدأ بوش الاستباقي، كما طالبت بعض الأوساط السياسية الرئيس باراك أوباما بالعودة إلى مبدأ نيكسون القائم على توازن القوى التقليدية وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إلى الحد الأدنى ونجحت في ذلك، يعود السبب ربما لتشابه الظروف بين المرحلتين من حيث وجود تحديات مماثلة (التدخل في الفيتنام/ التدخل في أفغانستان والعراق مع

معارض داخلية للحرب) ما جعل الرياض ودول مجلس التعاون متخوفة، خاصة أن خروج أمريكا من العراق والمنطقة يعيد إلى الذاكرة الخروج والانسحاب البريطاني وزيادة النفوذ الإيراني على إثره. وهو ما حصل فعلاً.

في جانفي 1969، أدى ريتشارد نيكسون اليمين الدستوري كرئيس للولايات المتحدة، وقد كان لدى نيكسون رؤية دولية تعود إلى عهده كنائب الرئيس لأيزنهاور. وهذا يعني المزيد من الاهتمام الأمريكي بالخليج ومناطق العالم الثالث الأخرى. بيد أن ظروف حرب الفيتنام والمعارضة الداخلية لها الأمر منعت من تدخل أمريكي مباشر في الخليج، حيث قامت سياسة نيكسون على التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد القوى الإقليمية الحليفة، والمتمثلة آنذاك في إيران الشاه والسعودية (سياسة العمودين)، أين تقوم الولايات المتحدة بدعم هذه القوى الإقليمية عسكرياً ولوجستيكياً بغرض فتنمة الحرب (Vietnamization) أي جعل النظم المؤيدة للولايات المتحدة تلعب دورها في الدفاع عن مصالحها ومصالح الحليف الكبير، بينما تقوم الولايات المتحدة بمدها بالمساعدات التكنولوجية والمادية للحصول على أفضل النتائج.^[23] وعليه تستمر المعركة ضد أعداء أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى تخرج الجيوش الأمريكية من المأزق من حيث نقل الخسائر من الجانب الأمريكي إلى الجانب الآخر.^[24]

استمرت هذه السياسة إلى غاية اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وقيام نظامي معادي لأمريكا وحلفائها. أين دخل أمن الخليج في مرحلة جديدة، حيث بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعتمد على سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات للتدخل السريع (RDF)، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول الخليجية العربية، وهو ما تجسد في مبدأ كارتر. الذي حدد المصالح الوطنية الأمريكية وفي الخليج. وصيغ هذا المبدأ في عام 1980، حيث لعب دوراً مهماً في ربط أمن الخليج بسياسة الولايات المتحدة الدفاعية، غير أن هذا الالتزام الدفاعي الخطير لم يسلم من الانتقادات حيث تعرض للكثير من الهجوم والنقد من قبل أصدقاء وأعداء أمريكا على السواء، لأنه ولأول مرة في التاريخ جعل مهمة الدفاع عن منابع النفط العربية مهمة أمريكية خالصة تحتكرها دون سواها. والجديرة الذكر هنا أن مبدأ كارتر كان يولي أهمية كبيرة لدور إيران في ضبط أمن الخليج، حيث وصف الرئيس الأمريكي في نوفمبر 1977 إيران أنها جزيرة استقرار في إحدى أشد المناطق اضطراباً في العالم.^[25]

في عهد إدارة الرئيس رونالد ريغان (1981-1989) أصبح الطريق مفتوحاً واستمرت سياسة التدخل الأمريكي المباشرة في الشأن الخليجي، وساعد نشوب الحرب العراقية - الإيرانية إدارة ريغان على ذلك، فكان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار هذه الحرب لإنهاء قوة الطرفين (العراق وإيران)، حيث كانت تتدخل لدعم أحدهما إذا مال ميزان القوى للآخر. وبالخصوص العراق الذي نال الدعم الأكبر. دون أن ننسى دور السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في تمويل ودعم العراق رغم من كونه يشكل تهديداً عليها من الناحية الإيديولوجية.

مع حرب الخليج الثانية عام 1991 وصل مبدأ كارتر إلى أعلى تجلياته وكان من تداعيات الحرب أن حدثت تغيرات جوهرية على هيكلية النظام الإقليمي الخليجي ونظام تفاعلاته، حيث أصبحت الولايات المتحدة تحت إدارة جورج بوش (1989-1993) بعد دورها القيادي في هذه الحرب قوة عالمية إقليمية في الخليج، تحولت على إثر هذا هيكلية النظام الخليجي من إطار مثلث الصراعات (السعودية + العراق + إيران) إلى هيكلية جديدة عرفت باسم مستطيل التوتر (أربعة تصورات لأمن الخليج).^[26] لتصبح الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة داخل النظام الإقليمي، ولتتجاوز بذلك الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات.

أما إدارة الرئيس بيل كلينتون (1993-2001) فقد اتجهت إلى انتهاج استراتيجية أمنية جديدة تجاه الخليج، تمثلت في سياسة الاحتواء المزدوج (Dual Containment) ضد كل من العراق وإيران لإضعاف قدراتهما العسكرية، بيد أن هذه السياسة تعرضت لانتقادات عديدة هي الأخرى، حيث لم تتجح فعلياً في عزل إيران التي شهدت علاقاتها انفتاحاً

على كثير من القوى الإقليمية والدولية، كما لم تضعف نظام صدام حسين كلياً. وقد تم صياغة سياسية الاحتواء المزيج كسياسة رسمية خارجية للولايات المتحدة تهدف إلى احتواء العراق وإيران في ماي 1993 من قبل مارتن انديك (Martin Indyk) التابع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وأعلن رسمياً عنها في: 1994/02/24. بيد أن لها جذور تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال سياسية الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة والتصور الذي جاء به جورج كينان (George F. Kennan). وتستند فلسفة الاحتواء في أحد أركانها على وجود قوة عسكرية متقدمة يستنفذها الطرف المحتوي في أغراض التهديد أو المواجهة الفعلية مع الطرف المراد احتواؤه بذات الطريقة التي مارسها حلف الناتو عبر أحزمة الطوق التي حاصرت الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة.^[27] الجدير بالإشارة هنا، أن جزء مهم من الإدارة الأمريكي في هذه الفترة كان مع توجيه ضربة عسكرية حاسمة أو قلب النظام في العراق ما اسموه الاحتواء العنيف.

مع نهاية القرن العشرين جاء إعلان مبدأ بوش الابن (2001-2009) الداعي بكل وضوح على سياسة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية وتوجيه الضربات الاستباقية -بهدف مواجهة المخاطر قبل بروزها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 -ضد الدول أو القوى التي تمثل تهديداً مباشراً على الأمن الإقليمي والعالمي طبقاً للمفهوم الأمريكي. ومع هذه العقيدة استطاعت الإدارة الأمريكية أن تتجاوز المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة (مبادئ الاحتواء والردع)^[28]، فقامت القوات الأمريكية بالقضاء على نظام طالبان أولاً، ثم بغزو العراق في مارس 2003 بزعم وجود علاقات بينه وبين الإرهاب وسعيه إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. كما قامت الولايات المتحدة بفرض ضغوطات ضد إيران بإثارة ملفها النووي والتهديد بفرض عقوبات عليها في حالة لم تتوقف عن تخصيب اليورانيوم.

أما سياسية باراك أوباما (2009-2017)، فقد ورثت عن الإدارة التي سبقته وضعاً متأزماً، أهمه طبعاً وضع القوات الأمريكية في العراق منذ 2003، والملف النووي الإيراني، اللذان سيحددان علاقاتها بحلفائها الخليجيين (العرب السنّة)، وعلى رأسهم السعودية. حيث أن الانسحاب الأمريكي من العراق 2011 ووصول أمريكا بمعية والدول الكبرى إلى اتفاق نووي مع إيران يحررها من العقوبات، ناهيك عن المقاربة الأمريكية المتبعة تجاه الربيع العربي والتدخل الأمريكي المحدود في سورية، فسر من قبل السعودية وقادة مجلس التعاون الآخرين على أنه خيانة أمريكية لمصالحهم^[29]. والواقع أنه يمكن أن تصنيف هذه السلوك الأمريكي بتعديل لاستراتيجيتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وبالتحديد استراتيجية التعامل مع الدول العربية الخليجية (السنّة)، تعديلاً هو أقرب إلى الانقلاب في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة^[30]. إذ يمكن اعتبار هذا حالة جديدة أو تسميتها بعقيدة أوباما، والتي تعني كما عبر عنها صاحبها أن الولايات المتحدة ستقدم تنازلات وهيمن فتحة (بورما، كوبا، إيران)، لكن مع الحفاظ على قدراتها كاملة.

“that America, with its overwhelming power, needs to have the self-confidence to take some calculated risks to open important new possibilities - like trying to forge a diplomatic deal with Iran that.” Barack Obama.^[31]

وقد أطلق بعض المحللين على سياسة أوباما هذه اسم الواقعية الجديدة، التي حاول من خلالها إثبات أن سياسة عزل الأعداء فشلت لسنوات وأن تحقيق الأهداف عبر الوسائل الدبلوماسية هو الأنجح وفقاً لمقتضيات الواقع الجديدة على الساحة الدولية^[32]. وفي هذا الصدد، يرى محمد السعيد إدريس أن عقيدة أوباما في منطقة الشرق الأوسط تنبع من ضرورة تقسيم العرب إلى "سنّة وشيعة"، كما تنبع من قناعة بأن الاتفاق النووي هو أفضل رهان للولايات المتحدة، لأنه سيجعل إيران لا تمتلك السلاح النووي.^[33]

والواقع، أن هذه الخطوة الأمريكية كان لها الأثر البالغ على المنطقة بزيادة نفوذ إيران بعد تحررها اقتصادياً (من الناحية النظرية) واعتراف القوى الكبرى بها ما يخلق السعودية وإسرائيل، بيد أن فرضيات كثير جعلت إدارة أوباما تسلك نفس نهج نيكسون، منها النفوذ الصيني والروسي المتنامي والذي يهدد المصالح الأمريكية ما فرض تغيير التوقع من خلال التحرك تجاه الباسيفيكي (التحول الجيوستراتيجي أو سياسية التمركز حول آسيا) وتركيز علاقاتها أكثر مع دول

محورية، كأستراليا، وإندونيسيا، والفلبين، بالإضافة إلى نيوزيلندا عبر اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك. ما يعني محاولة تجسيد مبدأ المواقع بدل القواعد^[34]. وفي هذا الصدد ذهب بعض المحللين أن تزايد أهمية الولايات المتحدة في منطقة آسيا / المحيط الهادي قد قلص من مستوى واشنطن في التعامل مع الأحداث في الخليج العربي-الفارسي والشرق الأوسط. مع ذلك، فالخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين ما زالوا يعتقدون أنه لضمان مصالحهم في هذه المنطقة، عليهم التقليل من نفوذ الجمهورية الإسلامية من خلال احتواءها وجعلها تنتهج سياسة غير معادية للولايات المتحدة. هذا من جهة.

من جهة أخرى، فالتوسع الزائد يهدد الهيمنة الأمريكية كما أشار بول كيندي (Paul Kennedy). وعليه تعد هذه العوامل الأقرب لتفسير لعقيدة أوباما، كما ينطوي التحول في السياسة الأميركية على بُعد جيوسراتيجي يمكن وصفه بمحاولة إعادة الهيكلة الاستراتيجية، ولكن وفق معطيات وشروط اللحظة الراهنة واستحقاقاتها، ما يعني أننا أمام نمط استراتيجي أميركي جديد يقوم على إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة وليس الانسحاب منه كلياً. حيث أن سياسة الولايات المتحدة بشكل عامة في هذه المنطقة تبقى تراعي وسعي للمحافظة على ثلاثة (03) نقاط: ضمان أمن إمدادات الطاقة، وأمن النظام الإسرائيلي، والخوف من التطرف الإسلامي.

ويرى جوان كول (Juan Cole) أن سياسة أوباما في الشؤون الخارجية تنسم بالانتقائية والبرغماتية ما يمكن أن نسميه بالواقعية الدفاعية التي ترتبط بأفكار عالم السياسة الكبير ستيفن والت (Stephen Walt)، حيث أن الموقف الدفاعي للدولة ممكن أن يحقق نجاحاً على عكس الموقف العدواني للدولة التي تسعى دائماً إلى تعظيم قوتها أمام خصومها^[35]. في حين يقول لورانس فريدمان (Lawrence Freedman): أن "[...] فلسفة أوباما تحتاج أولاً إلى عمل يستند إلى استراتيجية واضحة قبل أن ترتفع إلى مستوى كونها عقيدة. ذلك أن نطاق الاستراتيجية هو نطاق للمقايضة والإقناع والتهديد والضغط [...] إنه فن خلق القوة"^[36].

وعموماً تقوم استراتيجية أوباما إن صح التعبير في الخليج العربي-الفارسي على ما يشبه فتنمة الحرب من خلال جعل حلفاء أمريكا يعتمدون على أنفسهم، وقد نجح في هذا من خلال إقدام السعودية على عملية عاصفة الحزم، وأكد الرئيس باراك أوباما على ذلك الهدف خلال قمة في كامب ديفيد في 13 و14 ماي 2015 مع قادة الدول الست لمجلس التعاون الخليجي. حيث وعد أوباما أن بلاده سوف تساعد شركاءها في الخليج لرفع قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وأن حكومته سوف تسهل وتعمل المساعدة العسكرية الأمريكية إلى تلك الدول لتحقيق ذلك الهدف^[37].

وفي: 2017/01/20، تم انتخاب رئيس أمريكي جديد دونالد ترامب، وعلى الرغم أن سياسته لم تضح معالمها بعد، بيد أنها تبدو عكس سياسية سلفه، ففي أول جولة خارجية له بعد توليه الرئاسة قام الرئيس الأمريكي زيارة السعودية، يعتبر هذا حسب وجهة النظر السعودية بمثابة قطيعة سريعة وذكية مع عقيدة أوباما التي أفلقت السعوديين كثيراً. فتدشين الرئيس الأمريكي رحلته إلى الشرق الأوسط المليء بالتعقيدات والاضطرابات من خلال التوجه إلى السعودية في البداية هو اعتراف بمكانة الرياض في المنطقة ودليل على أن نهجه تجاه قضايا المنطقة العديدة سيكون من خلال تفاهم خاص مع المملكة، حيث ويبدو أن الرجل يدرك -كما يقول نواف عبيد- أن العمل المباشر مع السعوديين وكسبهم لصالحه يشكل أعظم فرصة للحصول على دعم معظم العالمين العربي والإسلامي في البحث عن حل القضايا العالقة في المنطقة، كما قررت إدارة ترامب بوضوح دعم كامل للقرارات الدفاعية للمملكة عن طريقة صفقة معدات عسكرية جديدة تبلغ قيمتها 100 مليار دولار^[38]. وخلال اجتماعاته الأخيرة ضمن قمم الرياض الثلاث (القمة الثنائية، القمة الأمريكية مع مجلس التعاون الخليجي، والقمة العربية الإسلامية الأمريكية) مع القادة العرب في الرياض، التزم الرئيس ترامب بمخطط هدفه التصدي للنفوذ الإيراني في جميع أنحاء المنطقة. حيث اتخذت إدارة ترامب موقفاً أكثر عدائية بكثير تجاه إيران، حيث يبدو أن ترامب على توافق مع الكثير من كبار مستشاريه العسكريين بشأن اتخاذ موقف

أكثر صرامة تجاه أنشطة طهران المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وهي طريقة تفكير تستند على التجارب المريرة التي مر بها هؤلاء المستشارين في التعامل مع العنف الذي ترعاه إيران في العراق ودول أخرى^[39]. لكن في المقابل، مازال الرئيس الأمريكي يلتزم الصمت ومنذ توليه منصبه إلى حد كبير بشأن خطة العمل المشتركة الشاملة، وهي الوثيقة التي وضعت شروط الاتفاق النووي. حيث مازالت إدارته تحترم لحد الآن الالتزامات التي نص عليها الاتفاق رغم الوعد الذي قطعه خلال حملته الرئاسية بإلغاء خطة العمل المشتركة الشاملة^[40] ما يعني في النهاية أن مواقف ترامب متناقضة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط لا سيما فيما يخص إيران. فقد جاهر ترامب بعداوته لإيران لكنه يقف أيضاً في صف بشار الأسد في الصراع السوري مما يعزز في النهاية هيمنة إيران على المنطقة^[41].

ويشير أحد الباحثين في العلاقات الدولية أن إدارة ترامب تملك في الواقع استراتيجية واضحة في الشرق الأوسط، تتمثل في احتواء إيران ومواجهتها. وقد ندد كل من وزير الخارجية ريكستيلرسون (Rex Tillerson)، ووزير الدفاع جيمس ماتيس (James Mattis)، وسفير الأمم المتحدة نيكي هالي (Nikki Haley)، والرئيس دونالد ترامب بنفسه بالأنشطة الإقليمية الإيرانية لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الصاروخية الإيرانية. كما أعلن البيت الأبيض في أكتوبر من العام المنصرم أن المضي قدماً في السياسة الأمريكية الرسمية يهدف إلى تحييد تأثير إيران المزعزع للاستقرار والحد من عدوانها^[42].

خلاصة القول يعتبر أمن الخليج قضية خلافية في الاستراتيجية الأميركية ونادراً ما تم الإجماع عليها، مع ضرورة التفريق في الوقت نفسه بين الخيارات الرسمية للإدارات المتعاقبة وبين التصورات المثارة داخل النخبة الاستراتيجية الأوسع وضمن أروقة معاهد البحث العلمي الأميركية التي وضع بعضها الخليج في قائمة أولوياته. ويمكن القول أنه اعتباراً من نهاية العقد السابع من القرن الماضي وحتى اليوم لم تشهد النخبة الاستراتيجية الأميركية أي إجماع على مقاربة محددة لأمن الخليج لا ضمن التعريف التفصيلي لهذا الأمن ولا ضمن محدداته الجيوسياسية^[43]. لكن الشيء الأكيد أن السياسة الأمريكية تسعى دائماً إلى الحفاظ وترقية مصالحها بغض النظر عن الطريقة والأسلوب المنتهج، لاسيما تلك المرتبطة بالأمن الطاقوي والكيان الصهيوني.

ب. **التصور الإيراني لأمن الخليج** : كان إيران قبل الثورة بمثابة الضامن الأكبر لأمن الخليج من خلال التفويض الأمريكي الذي جعله منها شرطي الخليج والمنطقة وبذلك حل محل بريطانيا مستفيداً من الظروف التي كانت تمر بها أمريكا آنذاك، وقام الشاه على أثرها الأمر باحتلال الجزر الإماراتية التي كانت تابعة للشارقة ورأس الخيمة، وتدخل عسكرياً في سلطنة عمان ضد ثورة ظفار الماركسية^[44]. وقد استفاد إيران في هذه الفترة من الكثير من الامتيازات والدعم الأمريكي العسكري خصوصاً أن الرئيس نيكسون وكيسنجر كانا معجبين بتجربة الشاه في الحكم.

وبعد الثورة على الشاه جاء نظام يعتبر أن أمنه وأمن المنطقة يكمن في التخلص من النفوذ الأمريكي، فقد نتج عن الثورة الإيرانية في عام 1979 نظام أقرب إلى النيوقراطية الشيعية الثورية، والتي شجعت المشاعر المعادية لأمريكا (الشيطان الأكبر) من خلال تسليط الضوء على تهديد الولايات المتحدة للهوية الإسلامية، وعليه أخذ المفهوم والتصور الإيراني لأمن المنطقة شكلاً جديدة يختلف جملة وتفصيلاً عن سلفه. وفي هذه الفترة، كان قلق إيران الأمني الأساسي هو حماية الثورة من حركات المعارضة التي قد تدعمها دول إقليمية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت إيران في حركة استباقية لتصدير ثورتها، على الرغم من أن هذا تم في الغالب عن طريق الخطاب والدعاية بدلاً من العمل العسكري الفعلي. بيد أن هذا النشاط أدى إلى تفاقم مخاوف الجيران من إيران وتوجهاتها الراديكالية والمعادية للغرب والأجانب، في حين أن جزءاً مهماً من دول الخليج لاسيما المشايخ العربية يعود الفضل لقيامها للبريطانيين. وعلى هذا كانوا دائماً حريصين على وجود عناصر أجنبية صديقة في المنطقة.

ويعتبر الإيرانيون حساسين جدًا لكل ما يعرض أمنهم القومي للخطر أو للاهتزاز فلا يختلف في الأمر اثنان منهم، فكل التيارات السياسية بمختلف أطيافها وكل الطبقات الشعبية تتجدد وتتفق أن المسألة الأمنية خط أحمر، حيث أن أي تهديد خارجي جدي أو وهمي قادر على أن يوحد الصفوف الإيرانية في لحظات معدودة^[45]. هذا المزاج الإيراني جعل إيران تعارض أي وجود أجنبي في المنطقة، خصوصًا أن تاريخ الأجانب في إيران مرتبط بالضعف واستغلال خيارات البلد مما أثار الشك والريبة في الآخر الغريب والأجنبي. وتشهد الحملات الإيرانية لطرد الدخلاء من البرتغاليين والهولنديين وبعدهم الإنكليز على هذا الأمر بشكل جلي. كما يدل تاريخ إيران على مدى الحساسية التي طبعت الشخصية الإيرانية جراء تدخل الأجنبي والمؤامرات الخارجية.

كما يظهر مدى أهمية الأمن لدى الإيرانيين من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية ضمن بيئة النظام وسياسته الخارجية، حيث تلعب دوائر وزارة الدفاع والقوات المسلحة وكذا المجلس الأعلى للأمن القومي دورًا بارزًا في تقويم كل ما يتعلق بالأمن القومي، وأيضًا في تقديم المشورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي والسياسة الخارجية، وتؤدي هذا الدور كجزء أساسي من التنظيم الأساسي للدولة، ويدخل في صلب وظيفتها الدائمة. وتؤكد التصريحات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادات العسكرية الرئيسية لاسيما الحرس الثوري على أهمية دور المؤسسة العسكرية بشكل عام في صنع سياسات الأمن القومي^[46].

أما، منطقة الخليج فهي بالنسبة لإيران بمثابة حديقته الخلفية، وهي أكيد لا ترغب في عدم استقرارها، بل تشعر بالقلق حيال أي تشويش أو اضطراب يقع فيها، وهذا أمر طبيعي، إذ أن ما يخدم مصالحها هو بقاء الخليج على الدوام مستقرًا وممرًا مائيًا دولي مفتوح^[47]. بيد أن هذا الاستقرار لن يتحقق على أرض الواقع كما ترى إيران، إلا بشرط أن يكون أمن الخليج من مسؤولية دولة الثماني (08) فقط، إن هذا يعني رفض الوجود الأجنبي في المنطقة بغض النظر عن نوع أو حجم هذا الوجود، حيث لا تعترف إيران إلا بالدول المطلة على الخليج. ويعود هذا الرفض لسببين رئيسيين، الأولى متعلق بالجغرافيا، حيث تلعب هذه الأخيرة دورًا هامًا في كيفية رؤية القادة للتهديدات الخارجية والداخلية لأراضيهم ومجتمعاتهم، وكذا حساباتهم لمستوى ودرجة هذه المخاطر. والثاني يمكن اعتباره إيديولوجيًا، ولهذين السببين غالبًا ما ينتقد القادة الإيرانيون بشكل روتيني وجود القوات الأجنبية والقواعد العسكرية في الخليج العربي -الفارسي. كما يعتقد المسؤولون الإيرانيون أن هناك ثلاث (03) دول لها أهمية كبرى في أي ترتيبات أمنية خليجية، وهي: إيران، العراق، والمملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن أي ترتيب لا يتطابق مع هذا المنظور لن يكون مقبولًا من طرف طهران. وقد أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني مؤخرًا في خطاب بثه التلفزيون الإيراني على الهواء مباشرة أن بلاده مستعدة للتحدث مع جيرانها الخليجيين بشأن قضايا الأمن الإقليمي التي لا يحتاج حلها لأي وجود أجنبي. حيث قال:

"نحن لسنا بحاجة للأجانب لضمان أمن منطقتنا، ولكن فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الإقليمية، فنحن مستعدون للتحدث مع جيراننا وأصدقائنا [...] بدون وجود الأجانب".

أما آليات تحقيق هذه الرؤية الأمنية حسب طهران، فلا تكون سوى بعقد اتفاقيات ثنائية بين دول الخليج، ثم إبرام اتفاقيات عدم اعتداء مشترك وإبقاء آلية الحوار والتشاور بين تلك الدول، مع امتناع أي منها عن عقد اتفاقيات أمنية مع أطراف خارج الإقليم^[48]. ويمكن إيجاز التصور والرؤية الأمنية الإيرانية، وفقًا لتلك الترتيبات الأمنية التي وضعتها عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، والتي تؤكد على المبادئ الآتية^[49]:

– ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، وتحمل دول الخليج الثماني نفقات إعداد هذه الترتيبات.

- رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال واستبعاد جميع القوى غير الخليجية أيًا كانت عربية أم غير عربية.

- ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمهيدًا لتحقيق الأمن بأبعاده كافة.

- إخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية، وكذلك الأسلحة غير التقليدية؛ النووية والكيمياوية والبيولوجية.

مع ذلك، يمكن القول أنّ الرؤية الإيرانية لأمن الخليج تتغير هي الأخرى بتغير الظروف وإن كانت احتفظت دومًا ببعض السمات المشتركة، فحسب المفهوم الإيراني لأمن الخليج يعتبر التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة التهديد الرئيسي لأمن الخليج، لكنها مع ذلك قبلت بتواجد روسي. فهل يعتبر هذا تغير في التصور الأمني الإيراني؟ أم هو مجرد تكتيك أملت الظروف؟ أم أنها تعارض الوجود الأمريكي بشكل خاص.

ت. تصور السعودية ودول مجلس التعاون لأمن الخليج. : يعتبر المنظور الأمني السعودي منذ تشكل هذا الكيان مرتبطًا بشكل أساسي بالمشايخ الخليجية من جهة، وبالتعاون الأمني الأمريكي من جهة ثانية. وقبل انتصار الثورة الخمينية حاولت السعودية التنسيق مع الشاه من أجل إيجاد صيغة مناسبة لأمن للخليج تجعل منه من اختصاص دوله، غير أنه وقع اختلاف بين الدولتين، فأيران دعت إلى حلف دفاعي تشترك فيه دول الخليج مع سابقة علم لديها بقدرتها العسكرية التي تخول لها تزعم هذا الحلف بينما ارتأت السعودية من جانب آخر الابتعاد عن الدخول في أشكال تنظيمية للدفاع عن الخليج أيا كانت صورتها ودرجتها. ورغم الاختلاف في التصور الأمني العام بين الشاه والسعودية إلا أن الكثير من النقاط كانت تجمع الطرفين، وعقب الإعلان عن الانسحاب البريطاني بدأت تلوح بوادر التفاهم السعودي - الإيراني حول أمن الخليج نتيجة اجتماع "جدة" بين الملك فيصل والشاه سنة 1968^[50]، تجسد هذا التفاهم بشكل واقعي من خلال تطبيق السياسية الأمريكية لأمن الخليج. لكن بعد سقوط الشاه تضاربت الرؤية الخليجية عمومًا، والسعودية بشكل خاص لأمن المنطقة مع التصور الإيراني الجديد، ذلك أن الرؤية الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي) لا ترى أن هناك مانعًا من وجود قوى أجنبية داخل الإقليم، لهذا نجدها تنتهج خيار التحالف مع القوى الكبرى في النظام العالمي، انطلاقًا من أمرين: الأول، ناتج عن ضعف القوى الخليجية، فهي -عدا السعودية - تعد من الدول الصغيرة التي لا يمكنها الدفاع عن ذاتها لاسيما أنها دول نفطية غنية محاطة بجيران ترغب في الهيمنة ونفوقها قوة، الأمر الثاني والذي يؤكد هذه الهواجس السابقة، تلك الخبرات السلبية والسيئة لهذه الدول من لدن القوى الإقليمية الأكبر والأقوى والتي مازال راسخة في أذهان هذه الدول. بدءًا من احتلال الجزر الإماراتية من طرف إيران ومحاولتها ضم البحرين إلى غاية غزو العراق للكويت^[51].

انطلاقًا من هذه الفكرة -يبدو ولأول وهلة- أن مفهوم الأمن الجماعي (Collective Security)، الذي يشير إلى مجموعة الآليات ذات الركيزة القانونية المصممة لمنع اعتداء أي دولة على أخرى أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث عبر توجيه تهديدات إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين وتوجيه وعود ذات صدقية أيضًا إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة^[52]. هو المعمول به لدى دول الخليج العربية لاسيما وقد تجسد على أرض الواقع من خلال إنشاء مجلس التعاون الخليجي، حيث بادرت هذه الدول إلى تأسيس المجلس كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة والتصدي لمبادئها، خاصة ما يتعلق بفكرة تصدير الثورة إلى الجوار الجغرافي القريب، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة آنذاك^[53]. وكان المسعى للأمن الجماعي عن طريق استراتيجية أمنية لها جانبان: داخلي، من خلال الاتفاقية الأمنية بين دوله، وخارجي، عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية، ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري (قوات درع الجزيرة)^[54].

غير أن التجربة الواقعية أبانت شيء آخر، فعلى الرغم من التخوفات المشتركة لدول الخليج من التهديد الإيراني التي دفعته لتأسيس مجلس التعاون بيد أنها اختلفت في طبيعة إدراكها لحجم ومدى التهديد نفسه، مما أدى إلى صعوبة تأسيس استراتيجية أمنية حقيقية مشتركة وأضعف في نفس الوقت من قدرة هذه الدول على التصرف ككتلة واحدة حيال إيران، ذلك أن كل دولة اختارت أن تحتاط في علاقتها مع إيران طبقاً لطبيعة إدراكها الخاص لمستوى وحجم التهديد نفسه. ويؤشير يونيلجوزانسكي (YoelGuzansky) إلى اعتماد عدد من دول الخليج الصغيرة على استراتيجية التحوط الاستراتيجي (StrategicHedging)، بحيث تبنّت مبدأ مسابرة السلوك الإيراني وفي الوقت نفسه العمل على تطوير قوتها بما يوازن هذا السلوك، الأمر الذي يقلل من خطورة الصراع مع إيران على المدى القصير، ويتيح الفرصة لدول الخليج الصغيرة للحفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الإيراني على المدى البعيد. وعليه أصبح لكل دولة من هذه الدول رأيها الخاص في أمنها وأمن المنطقة، حيث بدأت تتجه إلى خارج الدائرة الإقليمية والعربية للبحث عن أمنها بإيجاد صيغ للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهو ما قامت به كل من الكويت وقطر والبحرين، وفي الوقت الذي رأت فيه السعودية أن أمن الخليج مسؤولية خليجية بالدرجة الأولى ولا مانع من وجود غربي أو عربي، نجد سلطنة عمان ترى الخيار الخليجي الإيراني هو أساس الأمن في المنطقة، أما الإمارات فهي لا تشجع وجود قوات غير عربية على أراضيها^[55].

إن المملكة التي تعتبر نفسها بمثابة الأخت الكبرى داخل مجلس التعاون والمسؤولة عن دوله، ذلك أن 70% من سكانه سعوديون، إضافة أنها تمثل 85% من مساحته^[56]. ترى أن الطريق الوحيد لتحقيق الأمن الخليجي وتثبيت مصداقيتها كقوة إقليمية يمكن في الاعتماد عليها بشكل أساسي ومحوري في رسم خارطة الأمن للخليج. ذلك أن إمكانيات السعودية تعطيها الحق في هندسة الأمن الخليجي. وهي تركز في ذلك على التفوق العسكري لديها، حيث تواصل تحديث قواتها المسلحة إلى أقصى درجة، وتوسيع الأنشطة الأمنية والاستخبارية، وزيادة التنسيق الأمني عبر العالم. لكن دون الاندماج الكلي في المنظومة الأمنية الغربية على عكس الوحدات السياسية الخليجية الأخرى التي اعتمدت على الاندماج الكلي في المنظومة الأمنية الغربية عن طريق توفير تسهيلات لوجستية كبيرة على أراضيها للقوى الأجنبية والمشاركة في العمليات العسكرية والاستخبارية لهذه القوى في المنطقة، خاصة تلك الموجهة ضد الدول المارقة بالتعبير الأمريكي والجماعات الإرهابية^[57].

مع هذه التوضيحات يبقى أن السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وإن اختلفت في الرؤية الأمنية، فإنها تتفق حول إعطاء الأولوية للبناء الذاتي للقوة العسكرية لكل دولة منفردة اعتماداً على الدعم الأمريكي والغربي عبر شراء المعدات والتجهيزات العسكرية، حيث تحولت المنطقة لأكبر سوق للأسلحة التقليدية في العالم. وطبقاً لمؤسسة أبحاث الكونجرس الأمريكي، فإنّ دول مجلس التعاون وقعت عقوداً تقدر بـ 75.5 مليار دولار لشراء أسلحة خلال الفترة من 1998 إلى 2005^[58].

أما الاستراتيجية الأمنية الإقليمية السعودية فقد ظلت ثابتة بشكل ملحوظ طوال العقود المنقضية منذ أن تخلصت منطقة الشرق الأوسط من سيطرة الاستعمار وبزغت كنظام إقليمي مستقل. وظل الهدف الرئيسي للسياسة الإقليمية السعودية الحفاظ على أمن النظام في مواجهة كل من التهديدات العسكرية الإقليمية التقليدية وكذلك التحديات الأيديولوجية التي تأتي عبر الحدود الوطنية أو الخارجية وتمس استقرار النظام وشرعيته على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي^[59]. ويتكون المنظور الأمني السعودي من ثلاث (03) حلقات متداخلة وهي: الدائرة الداخلية والدائرة الإقليمية والدائرة الدولية. وفيما يتعلق المستوى الإقليمي، فالأمن السعودي يركز على أربع (04) أطراف أساسية، هي دول مجلس التعاون كطرف، اليمن، العراق، وإيران. هذا يعني أن التطورات داخل هذه الأطراف والسياسات التي يتبنونها

سوف تكون مدخلات مهمة في بالنسبة للنظام السعودي^[60]. وتؤكد السعودية من خلال سياستها الخارجية في الدائرة الخليجية على التصور الأمني لديها حيث نجدها ترتكز على أسس ومبادئ من أهمها^[61]:

- أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة.
- حق دول مجلس التعاون في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة.
- رفض التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة إياه اعتداءً على البقية.
- تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول مجلس التعاون وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية... إلخ.
- تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المصيرية.
- العمل الدؤوب والجاد على تصفية كافة الخلافات (خاصة الحدودية) بين دول المنطقة.
- الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة مع إيلاء عناية خاصة للتنسيق حول السياسات النفطية لدول المجلس بما يخدم مصالحها.

ويعتبر وزير الخارجية السابق للمملكة سعود الفيصل أن التوصل إلى إطار أمني فعال للمنطقة يكون من خلال: "يمن مزدهر، وعراق مستقر، وإيران صديقة"^[62]. ولعل هذه الأخيرة كانت ولاتزال تشكل أكثر التهديدات المستديمة لأمن السعودية والمنطقة من جهة نظر خالد بن سلطان، فحتى في فترة كانت توصف العلاقة بين إيران والسعودية بالودية، نجد القائد السابق لقوات المشتركة في حرب الخليج الثانية وابن وزير الدفاع السابق، يقول: "[...] أن إيران بنزعتها التوسعية الفارسية، وتوجهاتها النووية، وتشجيعها للنطرف الديني، وتأليبها للجماعات الشيعية ضد حكوماتها في المنطقة تمثل تهديداً حقيقياً لأمن السعودية والمنطقة [...]"^[63]. في حين يرى رئيس الاستخبارات العامة السعودية السابق تركي الفيصل أن التعاون والتنسيق هو السياسة الثابتة للسعودية ودول مجلس التعاون غير أن شريكنا (إيران) في مصلحة تحقيق أمن هذه المنطقة على أسس سليمة تعود بالنفع على الجميع اختار سياسة أخرى تعرض الأمن الإقليمي لمخاطر دائمة وتجلب التدخلات الأجنبية التي يريد التخلص منها حسب ادعاءاته، وتؤجج المواجهات العسكرية التي يدعي أنه لا يرغب فيها، وتربك الاستقرار في المنطقة والإقليم الذي يقول إنه يسعى لترسيخه، وتزيل الثقة بأهدافه ومخططاته التي يزعم أنها لخير المنطقة. إنه باختصار الطرف الذي يشكل بسياساته تحدياً أمنياً خطيراً للأمن الإقليمي^[64].

خاتمة:

وأخيراً بعد عرض أهم التصورات الأمنية للخليج يبدو بوضوح أن لكل من إيران والسعودية مفاهيم ورؤية وتصورات أمنية مختلفة جذرياً بل ومتناقضة في بعض الحالات تجاه الهندسة الأمنية للخليج، فالنسبة لإيران يبقى التهديد الأكبر لها في الخليج وجود قوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص، بينما تعتبر السعودية أن وجود هذه القوات يضمن استقرار المنطقة ويكبح رغبة إيران في الهيمنة عليها، وعلى هذا الأساس المتناقض في الرؤيتين تتوتر العلاقة بين البلدين في ظل عدم الثقة والتوجس الدائم في نوايا كل دولة، إذ أن إيران تعتقد أن موافقة دول مجلس التعاون على وجود أجنبي محاولة واضحة للإضرار بالمصالح الإيرانية لا يمكن السكوت عنها.

وما يزيد من المخاوف المتبادلة بين الطرفين التنامي المطرد لقدرات إيران العسكرية وبرنامجه النووي من جهة، وصفقات الأسلحة السعودية مع الولايات المتحدة وقواعد هذه الأخيرة في الخليج والتنسيق الأميركي مع المملكة

من جهة ثانية. فايران ترغب أن يكون أمن الخليج أمناً خليجياً مشتركاً، وأما دول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية تريده أمناً تحت مظلة ورعاية الولايات المتحدة والغرب، ذلك أن بقاء التحالف الأمريكي-للسعودي يعد أمراً أساسياً لأمن الطرفين، وأحد الأهداف الرئيسية لها رغم أن العوامل المشتركة بين السعودية وأمريكا تكاد تكون منعدمة، حيث تعتبر الرياض هذه العلاقة مع واشنطن بمثابة ضمان لأمنها وللاستقرار المنطقة في ظل جيران يسعون إلى الهيمنة.

أما الأمريكيون، فلا يهتمهم من أمن الخليج سوى أمرين، الأول: ضمان تدفق النفط بأسعار رخيصة، حيث أن الولايات المتحدة ترى في العلاقات الجيدة مع المملكة والمشيخ الخليجية الصغيرة ضمان لأمنها الطاقوي وتواجدها الدائم في الخليج، وثانياً: أمن الكيان الصهيوني المسمى إسرائيل، حيث بقي هذين المرتكزين أساسين في كافة الاستراتيجيات الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج على اختلافها وتنوعها^[65]. وقد أثبتت الولايات المتحدة بالتطبيق على الأرض منذ أزمة الخليج 1990، أنها معنية بشكل مباشر بأمن الخليج، بمعنى أنه أولوية ضمن قاموس أمنها القومي والاستراتيجي الحيوي، وتدافع عنه كما تدافع عن مياهها الإقليمية في المحيط الهادي أو المحيط الأطلسي. حيث شاركت بما يقارب 500 ألف جندي في إخراج القوات العراقية من الكويت، وبـ 150 ألف جندي لإزالة نظام صدام حسين في بغداد. وبالرغم من الانسحاب الأمريكي من العراق، فإن أميركا لن تذهب وتترك الخليج وحده^[66]. إذ يعد هذا من رابع المستحيلات مدام هناك نفط وثروات و مدام هناك إسرائيل، فالخروج من الخليج يعني تركه مرتعاً للقوى الكبرى المنافسة لواشنطن تصنع فيه ما تشاء، وتستفيد منه كما تشاء على حساب القوة والمصلحة الأمريكية، لذا فإن عينها ستبقى دائماً على الخليج حتى آخر قطرة نفط.

وعلى أساس النفط فإن أمريكا ستحافظ على أمن وبقاء الملكيات الخليجية لاسيما السعودية ذلك أن قيام ثورة معادية للغرب في السعودية له عواقب سلبية وخيمة، حيث تمتلك المملكة احتياطييات بترولية أكثر من أي دولة أخرى في العالم. ففي حال تمت الإطاحة بالملكية السعودية واستبدالها بنظام ثوري ضد الغرب وأمريكا، فإن العديد من النتائج السلبية قد تنشأ. أولها يكمن في ارتفاع سعر النفط بشكل كبير. ثانياً، ضعف دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر- الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان -، مما يزيد تلقائياً من سعر النفط. وفي حالة تم الإطاحة بهذه الملكيات الصغيرة فإن أسعار النفط ستصل إلى مستويات دراماتيكية مما يسبب أزمة اقتصادية في جميع أنحاء العالم وفي هذه الحالة ستكون أمريكا أكبر المتضررين.

إن الوصول إلى اتفاق أمني مشترك أي مفهوم للأمن الجماعي بين السعودية ودول مجلس التعاون من جهة، وإيران من جهة أخرى يعد أمراً ممكناً، بيد أنه حالياً وفي ظل نفس نمط التفكير من الجانبين تعترضه الكثير من المعوقات، أولها أن السعودية تعتبر أن مشروع إيران للهيمنة على المنطقة ومد النفوذ يحول دون الوصول إلى أمن إقليمي ما دامت إيران بسلوكها هذا العدواني تهدد أمن دول الخليج والمنطقة، ذلك أن إيران من أجل الوصول إلى هدفها المتمثل في التحول إلى قوة إقليمية كبرى تستعمل كل الطرق والأساليب، فهي تتدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها وتدعم وكلاء لها في المنطقة وتسعى للتفوق العسكري من خلال امتلاك أسلحة للدمار الشامل، وهي بهذا لا تعادي جيرانها فقط، إنما تعادي العالم والقوى الكبرى وتعطيها الفرصة من أجل التدخل مباشرة في الإقليم بداعي حماية أمنها الاستراتيجي أو مكافحة الارهاب... وهذا دون أدنى شك ليس في صالح المنطقة، فالخليج لم يعد يتحمل حروباً أخرى على أرضه.

السبب الثاني الذي يعيق الوصول لتسوية أمنية هو ارتباط الترتيبات الأمنية السعودية والخليجية بالولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ تأسيس المملكة وهي تعتمد على الحليف الأكبر لها فيما يعرف بمعادلة الأمن مقابل النفط، التي تجسدت في اتفاق كوينسي (Quincy Pact) العام 1945 بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) لفترة تمتد لـ 60 سنة، وفي العام 2005 تم تجديد محتوى هذه الاتفاقية لنفس المدة من

طرف الرئيس جورج بوش والملك عبد الله. حيث أكدت مرة أخرى على ضمان الولايات المتحدة الحماية لعائلة آل سعود والنظام الوهابي مقابل ضمان السعودية لإمدادات الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة^[67]. غير أن المشكل هنا يكمن في أن هذا الحليف الأكبر والاستراتيجي الذي تسعى السعودية لإرضائه يعد العدو الأكبر لإيران، إذ يعد العداء لأمريكا أحد الأسس الكبرى التي وضع عليها الخميني نظامه الإسلامي.

الهوامش:

1. تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، (دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2013)، ص 16.
2. Delphine Minoui, "L'Iran menace de cadenasser le détroit d'Ormuz", **Le figaro**, 28/12/2011, accédé le 27/04/2016, sur : <<http://www.lefigaro.fr/international/2011/12/28/0100320111228ARTFIG00410-l-iran-menace-de-cadenasser-le-detroit-d-ormuz.php>>
3. AyseCeyhan, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", **Cultures et Conflits**, pp 31-32, accédé le 13/10/2017, sur : <<http://journals.openedition.org/conflits/541>>
4. عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160 (أبريل 2005)، ص 56.
5. أحمد محمد أبو زيد، "معضلة الأمن اليمني الخليجي دراسة في المسببات والمآلات والانعكاسات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 414 (أب/اغسطس 2013)، ص 73.
6. تاكايوكيامامور، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، 2011/05/09، شوهدي في: 2017/09/23، في: <<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.html>>
7. خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 02 (2014)، ص 316.
8. مدرسة ويلز (Welsh School of security studies) في بعض الأحيان تسمى مدرسة أبيرستويث (the Aberystwyth School) المعروف أيضاً باسم الواقعية التحررية (emancipatory realism) هي إحدى المدارس الأكاديمية ضمن الدراسات الأمنية النقدية التي تستند إلى المنهج النقدي في تحليل الظاهرة الأمنية، بالاعتماد كإطار للبحث المبني على رؤى وأفكار مدرسة فرانكفورت من جهة والتفكير الغرامشي (Gramscian)، من أبرز روادها كينوث وريتشاردوين جونز (Richard Wyn Jones).
9. الانعتاق (Emancipation): هو في الأصل مفهوم مرتبط بالدراسات الجندرية الخاص الدراسات النسوية تم الاستعانة به لاحقاً في إعادة تعريف مفهوم الأمن.
10. تاكايوكيامامور، المرجع السابق.
11. مدرسة كوبنهاغن (The Copenhagen School of security studies): هي مدرسة أكاديمية ضمن الدراسات الأمنية النقدية (بنائية)، تجد أصولها في أعمال منظر العلاقات الدولية باري بازن، في كتابه: **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations**، الصادر 1983، وكتاب: **Security: A New Framework for Analysis**، الذي كتبه بوازن، وايفر، وجاب دوويلد (Jaap de Wilde)، ويرتبط جزء كبير من العاملين في هذه المدرسة على غرار بوزان، وواييفر، دوويلد بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام، ويرجع البعض نشأة هذه المدرسة إلى بيل مكسويني (Bill McSweeney). في حين تعتبر المجلة الأكاديمية: **الحوار الأمني Security Dialogue** الأكثر تعبيراً عن أفكار من هذه المدرسة والأقرب لها.
12. عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 56.
13. مدرسة باريس (Paris School of security studies): تم استعمال هذا الاسم في الأصل من طرف أوليه وايفر، هي إحدى المدارس الأكاديمية في الدراسات الأمنية النقدية، تصدر أغلب أبحاثها في مجلتها الأكاديمية **ثقافات ونزاعات Cultures et Conflits**، يعتبر ديديهيغو (Didier Bigo) من أكثر المساهمين في بلورة أفكار هذه المدرسة، إضافة إلى جيف هيسمونس (Jef Huysmans)، از جيهان (Ayse Ceyhan) وكذلك أيضاً لوران بونيلي (Laurent Bonelli). كما تعتبر الأعمال لما بعدالحداثي لكل من ميشيل فوكو Michel Foucault، وببير بورديو Pierre Bourdieu. مرجعاً وملهماً لها. وعلى خلاف

المدرستين السابقتين في مدرسة باريس لا تهتم فقط بالعلاقات الدولية بل تدرس عدة مواضيع مختلف خصوصاً التي تتعلق بعلم الاجتماع والشؤون الداخلية كالهجرة، علم الاجرام .

14. سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، صص 61-60.

15. ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، (الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016)، صص 35.

16. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، صص 10.

17. عبد العزيز شحادة المنصور، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01 (2009)، صص 595.

18. جاء الإطار النظري لمجمع الأمن الإقليمي (RSC) في خضم تحول عرفه مفهوم الإقليمية (الإقليمية الجديدة) والأمن (المفهوم النقدي للأمن). ويعتبر كل من باري بوزان وأوليه وايفر صاحباً هذا المفهوم في كتاب: **Regions and Powers: The Structure of International Security**. وهو يعني مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمراً ممكناً. وبعد أن تم ادخال عليه تعديلات في 2003 أصبح يعني مجموعة من الوحدات التي تصبح عمليات الأمننة (Securitization) ومسارات نزع/تفكيك الأمننة (De-Securitization) الخاصة بها متداخلة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة.

19. ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: (دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط)، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013)، صص 15.

20. عبد الجليل مرهون، "المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية -الإيرانية"، شؤون الأوسط، العدد 50 (1996)، صص 43.

21. عبد العزيز شحادة المنصور، المرجع السابق، صص 595.

22. مهران كامروا، "سياسات إيران الأمنية الإقليمية والخارجية في الخليج"، ضمن: مجموعة باحثين، علاقات الخليج الدولية، تقرير موجز رقم 1 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2010)، صص 14.

23. فرجينيا برودين، ومارك سلون، السر المعروف، مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، ترجمة: نصير عازوري، أحمدطرييه (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، صص 6.

24. جون روبرت، حرب العصابات: المقاومة بديلاً عن الحرب، ترجمة: إيهاب كمال (القاهرة: الحرية للنشر والتوزيع، 2006)، صص 228.

25. توماس لينديمان، الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الأمنية الحقيقية، سلسلة محاضرات الإمارات 179 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، صص 15.

26. عبد العزيز شحادة المنصور، المرجع السابق، صص 596.

27. عبد الجليل زيد المرهون، "السياسة الأميركية في الخليج وتجربة الاحتواء 1 من 2"، جريدة الرياض، شوهذ في: 2017/09/23، في:

<<http://www.alriyadh.com/14686>>

28. عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2003)، صص 147.

29. جيفري مارتيني [وآخرون]، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، RAND Corporation، 2016، صص .

30. محمد السعيد إدريس، "عقيدة أوباما الشرق أوسطية"، أخبار مصر، 2015/04/14، شوهذ في: 2016/04/19، في:

<<http://www.egynews.net/>>

31. Thomas L. Friedman, "Iran and the Obama Doctrine", **The New York Times**, 05/04/2015, In an interview with President Obama, accessed on 02/08/2016, at: <http://www.nytimes.com/2015/04/06/opinion/thomas-friedman-the-obama-doctrine-and-iran-interview.html?_r=0>

32. هالة حلمي، "الواقعية الجديدة سياسة أوباما من طهران إلى هافانا"، الوعي العربي، 2015/07/29، شوهده في: 2016/04/19، في:
33. <<http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=18841>>
34. محمد السعيد إدريس، المرجع السابق.
35. حسن أوريد، "ملاح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية"، أفاق المستقبل العربي، العدد 17 (يناير/فبراير/مارس 2013)، ص 19.
36. جوان كول، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، سلسلة محاضرات الإمارات 167 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص ص 4-5.
37. نبيل خوري، "عقيدة أوباما والشرق الأوسط: المشاكل والآفاق"، راقب، 2015/04/21، شوهده في: 2017/09/23، في: <<http://raqeb.co/2015/04/%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82>>
38. دافيد أوتاوي، "إستراتيجية أوباما الجديدة للأمن العربي"، راقب، 2015/05/18، شوهده في: 2017/09/23، في: <<http://raqeb.co/2015/05/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>>
39. ^[1] Nawaf Obaid, "President Trump Goes to Saudi Arabia", **Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School**, 19/05/2017, accessed on 03/10/2017, at: <<http://www.belfercenter.org/publication/president-trump-goes-saudi-arabia>>
40. جيمس جيفري، "احتواء إيران؟ حسناً، ولكن يجب الإجابة على هذه الأسئلة أولاً"، معهد واشنطن، 2017/06/01، شوهده في: 2017/07/18، في: <<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/contain-iran-fine-but-answer-these-questions-first>>
41. المرجع نفسه.
42. جمال خاشقجي [وآخرون.]. "الرئيس الأمريكي الجديد والشرق الأوسط"، معهد واشنطن، 2016/11/15، شوهده في: 2017/09/23، في: <<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-new-president-and-the-middle-east>>
43. Stephen M. Walt, "The Islamic Republic of Hysteria", **foreign policy**, 16/01/2018, accessed on 13/10/2017, at: <<https://foreignpolicy.com/2018/01/16/the-islamic-republic-of-hysteria-iran-middle-east-trump/>>
44. أحمد المصري، "الاستراتيجية الأميركية والشرق الأوسط: المنطق النظري والتطبيقات العملية"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 3 (2007)، ص ص 67-94.
45. محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، ط 6 (القاهرة: درا الشروق، 2002)، ص ص 132-136.
46. غسان ابن جدو، "إيران إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، مج 21، العدد 235 (1998)، ص 17.
47. نزار عبد القادر، "السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 58، (تشرين الأول 2006). شوهده في: 2017/09/23، في: <<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>>
48. مهران كامرافا، "السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج العربي"، ضمن: مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015)، ص 102.
49. أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014)، ص 81.

50. التقرير الاستراتيجي العربي، أمن الخليج في الإطار الإقليمي، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1992).
51. أمل الزباني، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج 1964-1975، (القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1989)، ص ص9، 91.
52. أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، المرجع السابق، ص 82.
53. مارتن غريفش وتيري اوكلان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 81.
54. محمد بدري عيد، "العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/10/08، شوهد في 2016/03/06، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510410339837824.html>
55. كمال الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة استراتيجية 33 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1999)، ص ص44-46.
56. يونيلجوزانسكي، "التحولات الاستراتيجية: سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجاً"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015/08/24، شوهد في: 2017/09/23، في: <http://www.rcssmideast.org/Aboutus.aspx?ArticleId=49>
57. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 56 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 491.
58. حمد بن محمد آل رشيد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011-2012)، ص 12.
59. "المعضلة الأمنية وتصادم الإرهاب في الخليج"، شؤون خليجية، 2015/07/09، شوهد في: 2017/09/23، في: <http://alkhaleejaffairs.org/c-22207/>
60. إفغريغورغوز الثالث، "الاستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة العربية السعودية"، ضمن: مجموعة باحثين، علاقات الخليج الدولية، تقرير موجز رقم 1 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2010)، ص 13.
61. حمد بن محمد آل رشيد، المرجع السابق، ص ص374-275.
62. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في: 2017/09/23، في: <http://www.mofa.gov.sa/aboutKingDom.old/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx>
63. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، (بيروت: دار الساقى، 2006)، ص ص69-70.
64. خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، سلسلة محاضرات الإمارات 18 (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث استراتيجية، 1997)، ص 12.
65. تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، "التحديات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي"، ضمن: مجموعة باحثين، الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية من الداخل)، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2012)، ص 7.
66. أشرف محمد كشك، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2014)، ص 35.
67. حمد بن محمد آل رشيد، المرجع السابق، ص ص272-273.
68. AkramBelkaïd, "Etats-Unis et Arabie Saoudite : feu, le pacte du Quincy ?", *Le Quotidien d'Oran*, 23/05/2015. at : <https://oumma.com/etats-unis-et-arabie-saoudite-feu-le-pacte-du-quincy>